استثمار هذا الاقتصاد واستغلاله وتحقيق أكبر كسب ممكن بأقل قدر من التكلفة. ويتم استغلال اقتصاد المناطق المحتلة، ضمن المنظور السابق، كسوق للمنتجات الاسرائيلية، وكمصدر للعمل الرخيص. وهي بذلك تحدد هامش التطور الممكن ضمن هذه الحدود[٢١]. ولخّص بعض الباحثين مجمل التطورات الاقتصادية في الضفة والقطاع، في فترة الاحتلال، بأنها انتهت الى ابتلاع شبه كامل لاقتصاد المناطق المحتلة ضمن أهداف السياسة الاسرائيلية[٢٢].

بلغ معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي، في الفترة ما بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٠، ١٢ بالمئة في الضفة و٩,٧ بالمئة في قطاع غزة[٢٣]. وقد تراجعت هذه النسبة، بحدة، في الثمانينات؛ اذ لم تتجاوز نصف بالمئة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٢٤]. وعلى الرغم من ان الارقام تشير الى نمو الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة، في السنوات الاولى من الاحتلال، الّا ان حقيقة الامر تشير الى الترابط الوثيق بين نمو الناتج القومي الاجمالي وازدياد ظاهرة العمل خارج المناطق المحتلة، في اسرائيل والبلدان العربية[٢٥]. ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة التحويلات الخارجية للناتج القومي الاجمالي، والتي بلغت حدها الأقصى في قطاع غزة؛ اذ بلغت ٤٥ بالمئة في العام ١٩٨٣[٢٦]، وحوالى ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للضفة والقطاع في نهاية العام ١٩٨٦[٢٧].

من أهم التغيرات التي طرأت على مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي الانخفاض الحاد الذي شهده الوزن النسبي لقطاع الزراعة، من ٣٦,٥ بالمئة في العام ١٩٦٨ الى حوالى ٢٧ بالمئة في العام ١٩٨٥، في حين ارتفع الوزن النسبي لقطاع الصناعة من ٧,٧ بالمئة الى حوالى ٨,١ بالمئة للعامين ١٩٦٨ و١٩٨٥ على التوالي. وقد حافظ قطاع الخدمات على وزن رئيس ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغ ٤٨,٦ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٥؛ كما ارتفعت مساهمة قطاع البناء من ٣,٢ بالمئة العام ١٩٦٨ الى ١٦,٤ بالمئة في العام ١٩٨٥[٢٨]. وتشير أرقام العام ١٩٨٦ الى ارتفاع مساهمة قطاع الزراعة الى حوالى ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل انخفاض الخدمات الى ٤٥ بالمئة[٢٩].

وقد شهد توزع قوة العمل بين القطاعات المختلفة تغيرات هامة خلال العشرين سنة الماضية، أبرزها ابتلاع سوق العمل الاسرائيلي لما يزيد على ثلث القوة العاملة من الضفة والقطاع. ولتوضيح مستوى التغيّر الذي شهده توزع القوة العاملة، سنقارن الارقام الخاصة بالعام ١٩٦٨ مع أرقام العام ١٩٨٦، والتي تم احتسابها من طريق نسبة العاملين في كل قطاع في الضفة والقطاع الى اجمالي قوة العمل في المناطق المحتلة، بمن فيهم العاملون في اسرائيل.

كان قطاع الزراعة الأكثر تضرراً بين القطاعات الاخرى؛ اذ انخفضت نسبة العاملين فيه، في المناطق المحتلة، من ٣٤,٣ بالمئة في العام ١٩٦٨، الى ١٥,٩ بالمئة العام ١٩٨٦؛ يليه قطاع الصناعة الذي انخفضت حصته من قوة العمل من ١٥ بالمئة الى ١٠,٤ بالمئة؛ كما انخفضت العمالة في قطاع البناء من ١١,٧ بالمئة الى ٧,٣ بالمئة للفترة عينها. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهده قطاع الخدمات، الّا انه لا يزال يحتفظ بحصة الأسد من القوة العاملة التي بلغت ٣٠,١ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٦، مقارنة مع ٣٨,٦ بالمئة في نهاية العام ١٩٦٨[٣٠].

ولدى تحليل استعمالات الموارد الاقتصادية في الضفة والقطاع، فان مجموع الانفاق الاستهلاكي (العام والخاص) بلغ ٧٠ بالمئة من مجمل الموارد المتاحة في نهاية العام ١٩٨٥، مقارنة مع ٧٧ بالمئة لعام ١٩٦٨، في الوقت الذي لم يتجاوز الانفاق الاستثماري (تكوين رأس المال) خمسة بالمئة وسبعة بالمئة للأعوام ١٩٦٨ و١٩٨٥ على التوالي[٣١]. وتظهر بيانات العام ١٩٨٦ ان معدل